محليات

### «مداد» تقترح مرصداً وطنياً للكفاءات والعقول المقيمة والمهاجرة

# ثلث الأطباء وخمس الصيادلة و٨٥٢١ مهندساً و٢١٤٨٠ مجازاً جامعياً هاجروا

## المنتدى الاقتصادي العالمي في دافوس أعلن خروج سورية من مؤشر جودة التعليم لعدم التزامها بالمعايير

محمد راكان مصطفى

أوصت دراسة صادرة عن مركز دمشق للأبحاث والدراسات «مداد» بتكوين مرصد وطني للكفاءات والعقول الوطنية المقيمة والمهاجرة، وبحصر أعدادها وتوزعها الجغرافيّ حول العالم، وتخصصاتها، والاقتراح على الإدارة العليا الإستراتيجية للمعرفة كيفيات وسبل الاستفادة منها.

كما اقترحت الدراسة التي أعدها الدكتور كريم أبو حلاوة رئيس قسم الدراسات الاجتماعية في المركز بعنوان: «هِجْرَةُ الكفاءات والعُقُول السوريّة نزيفٌ تنمويّ مستمرّ» والّتي حصلت «الوطن» على نسخَة منها، تشكيل إدارة إستراتيجية للمعرفة، بمختلف فروعها، تضع السياسات والخطط والبرامج المتعلقة بالجماعة العلمية السورية وبشؤونها ومتطلبات نجاحها، إعادة النظر جذرياً، بهدف تقييم واقع النخب وتحديد مشكلاتها، ومشاركتها في اقترح حلول لاستعادة مكانتها في المجتمع، وللاستفادة من طاقاتها وخبراتها في استحداث نماذج نجاح بالمعاني الاستثمارية والتنموية، وإجراء بحث ميدانيّ على المستوى الوطني، لتعرّف واقع المهن الحرة والخبرات النادرة في مختلف أنواع النشاط المهني، لإعادة بناء هذه المهارات، وخصوصاً أنها، وفي أغلبيتها العظمى، تعمل في النشاط الاقتصادي غير المنظم، وليس هناك إحصاءات كافية عنها، بعكس المشتغلين في القطاع المنظم العام والخاص.

والعمل على رفع العائد على التعليم، بشقيه المادي والاجتماعي، وجعله مجزياً ومحفزاً من أجل استعادة دور العلم في المجتمع، والارتقاء بمكانة المعلمين وبناة العقول، على غرار ما فعلت التجارب التنموية الناجحة في العالم.

والبداية العملية تتمثل في رفع مستوى دخل ومعيشة هؤلاء، والاستفادة من التجارب الناجحة في إدارة العلاقة مع العقول، وتفهم وإدراك خصوصية النخب الفكرية والعلمية والفنية، وحاجتها إلى الاعتراف والتميز والتقدير، ذلك أن السوق الدولية المعولمة للعمل، تحاول دائماً استقطابها وجذبها، كما تعمل على توفير كل مستلزماتها المتصلة ببيئة العمل، والحريات البحثية، وبمستوى المعيشة والرفاهية. ذلك لأنها مصدر قوتها ومكمن قدراتها التنافسية بسبب أفكارها وابتكاراتها وبراءات الاختراع والاكتشافات العلمية والعملية التي جعلتها هدفاً للتسابق بين الدول الشركات.

ولعل ما لا يقل عما سبق أهمية، حاجة مجتمعاتنا إلى دورها التنويري وثقافتها الواسعة وخبراتها التي أنضجتها التجارب والتفاعلات الثقافية والحضارية مع الثقافات الأخرى، وتوفير الحماية الأمنية والمجتمعية للكوادر الخبيرة، سواء من الابتزاز أم الإغراء أو حتى القتل، كما جرى مع العديد من المواهب والكفاءات العلمية السورية التي عانت من الترويع والتهجير والقتل والاغتيال، إذ يعرف الإسرائيليّ مثلما تعرف الجماعات الإرهابيّة قيمتها للوطن، لذلك كان الهدف حرمان الوطن من قوتها وخبراتها في شتى المجالات.

### الحرب وأمواج اللجوء

وأشارت الدراسة إلى أن الحرب التي مرت بالبلاد أجبرت النخب الفكرية والعلمية والفنية السورية في مناطق سيطرة الجماعات الإرهابية المسلحة على الخروج من مدنها ومناطقها، سواء باتجاه المحافظات الأخرى أم خارج البلاد، وقد تم استهداف وتصفية بعض منها علناً. ومع تطور مخاطر الحرب، سرى شعور من الذعر الجمعي وحمى الهجرة والمغامرة بين السوريين تحديداً في الأعوام ٢٠١٥–٢٠١٦، وتدفقت أمواج اللجوء والهجرة عبر المتوسط ودول الجوار باتجاه أوروبا بعامّة، ونحو ألمانيا بخاصّة، واللافت أن هذه الموجة الكبيرة من الهجرة واللجوء شملت لأول مرة شباباً وأطباء ومهندسين وعلماء وفنانين وأساتذة جامعات ومهنيين من مختلف المناطق.

ولفت الدراسة إلى أن أكثر من ٩٠٠ ألف سوري استقروا في ألمانيا حتى العام ٢٠١٧، يوجد أكثر من ٤٠ بالمئة من هؤلاء من أصحاب المؤهلات العالية، إضافة إلى أعداد أقل اتجهت إلى بقية البلدان الأوروبية والولايات المتحدة وكندا.

وقد أخذت هجرة الكفاءات تشكل إحدى أهم خصائص الهجرة الخارجية في سورية التي تعمقت في مرحلة الأزمة والحرب، وازدادت حدّتها، في ظل اشتداد المنافسة الدولية، على استقطاب الكفاءات ورأس المال البشري المؤهل. وتشير الدراسات إلى أن نسبة السوريين المهاجرين الحاصلين على شهادة التعليم الجامعيّ العالي تتجاوز ٣٥ بالمئة من إجمالي المهاجرين الذين تحتاج إليهم سورية في مرحلة ما بعد الحرب. وهؤلاء ثروة وطنية فتية، يصعب على النظام التعليمي السوري تعويض وتأهيل كوادر مماثلة في مدّة قصيرة.

### إحصائيات قطاعية

واستعانت الدراسة بنتائج دراسة المعهد الوطني للإدارة العامة (INA) حول انعكاسات هجرة ونزوح الكوادر الوطنية على أداء قطاعات الصحة والتربية والتعليم العالي، وبينت النتائج أن هناك تناقصاً في الأعداد الإجمالية لأعضاء الهيئة التعليمية والفنية، مع تركز النقص في أعضاء الهيئة التعليمية والفنية للكليات النظرية! وأن أكثر الجامعات تأثراً بالنقص الإجمالي هما جامعتا دمشق والبعث، وكانت مرتبة أستاذ وأستاذ مساعد الأكثر انخفاضاً، ما يعني أننا خسرنا الأساتذة الأكثر خبرة وقدماً. وقد وصلت نسبة النقص في جامعتي دمشق وحلب حتى عام ٢٠١٦ إلى ٤٣،٤٣ بالمئة في جامعة دمشق، و٤٥،٤٨ بالمئة في جامعة حلب.

وبهدف تحسن جودة التعليم اقترحت الدراسة مراجعة المنتج التعليمي المباشر وهو الطالب، والمنتج التعليمي غير المباشر، واكتشاف حلقات الهدر وأنواعه المختلفة. وتطوير التعليم بوساطة تقويم النظام التعليميّ، وتشخيص القصور في المدخلات والعمليات والمخرجات حتى يتحول التقويم إلى تطوير حقيقي وضبط فعلي لجودة الخدمة التعليمية، إضافة إلى تفعيل عمل مركز القياس والتقويم التابع لوزارة التعليم العالي والقيام بالمهام المنوطة به.

ولفتت الدراسة إلى أن القطاع الصحي خسر نسبة كبيرة من كوادره التي كانت أحد أسباب نقص الخدمات الطبية في أثناء الحرب، منوهة بأن التقديرات الصادرة عن النقابات المعنية تشير إلى هجرة نحو ثلث الأطباء، وخمس الصيادلة (أي ٣٣ بالمئة و٢٠ بالمئة على التوالي). ما أدى إلى ارتفاع متوسط عدد السكان لكل طبيب بشكل كبير في سنوات الحرب من ٦٢٣ مواطناً لكل طبيب عام ٢٠١٠، إلى ٧٣٠ مواطناً لكل طبيب عام ٢٠١٥ ، ذلك بسبب الهجرة الواسعة للأطباء خارج سورية التي فاقت في معدلاتها معدل هجرة السكان، الأمر الذي يفسّر جزئياً، إلى جانب ظروف الحرب الأخرى، انخفاض معدل العمر المتوقع عند الولادة بين الرجال والنساء.

وتتساوق المعطيات السابقة مع محاولات النقابات والجامعات والمؤسسات البحثية لتقدير أعداد الكفاءات التي غادرت سورية في مرحلة الأزمة والحرب، إذ يقدّر عدد الأطباء، ومن مختلف التخصصات، الذين غادروا بـ٥٨٤ طبيباً، إضافة إلى ٢٢٥٠ طبيب أسنان. أما أساتذة الجامعات، ومن مختلف الكليات، فقد بلغ ١٢٢٠ أستاذاً، إلى جانب نحو ١٥٠ من حملة الدكتوراه الذين يعملون خارج الجامعة، أي في المؤسسات والوزارات المختلفة، ويقدّر عدد المهندسين بـ٨٥٢١ مهندساً على تنوع تخصصاتهم. ولعل الرقم الأكبر بين حملة الإجازة الجامعية تجاوز ٢١٤٨٠ مجازاً. هذا إضافة إلى أعداد كبيرة جداً من الموفدين السوريين إلى الجامعات العالمية للحصول على درجات الماجستير والدكتوراه. تقول الإحصاءات: إن نحو ٧٠ بالمئة منهم لا يعودون إلى سورية.

أما أكثر القطاعات التي لا نعرف الكثير عن كفاءاتها فهو القطاع المهني الذي يضم المهن الحرة والأعمال اليدوية الماهرة وكبار الحرفيين في مختلف مجالات العمل والإبداع، كالعمارة والفنون البصرية والأعمال اليدوية الماهرة ...، فضلاً عن مهن البناء وفنون الطعام وغيرها الكثير. هذه المجالات الإبداعية تحتاج إلى دراسة ميدانية مستقلة لمعرفة أعداد وتوزع ومهن العاملين فيها، ونسبة الفاقد في كل مهنة، لأننا في مرحلة إعادة الإعمار القادمة سوف نفتقد وجودهم وخبراتهم..

لافتة إلى استطلاع دراسة لمعهد بحوث العمالة (IAB)، والمكتب الاتحادي للهجرة واللاجئين (BAMF)، والمعهد الألماني للبحوث الاقتصادية (DIW برلين) الكفاية العلمية للاجئين السوريين الذين تقدموا بطلبات للحصول على اللجوء في ألمانيا ما بين ٢٠١٣–٢٠١٦، يبين أن ٤٠ بالمئة حاصلون على الشهادة الثانوية فما فوق، و٢٢ بالمئة حاصلون على الشهادة المتوسطة، و٢١ بالمئة حاصلون على التعليم الأساسي من دون شهادة، و٥ بالمئة ليس لديهم أي تحصيل علمي.

ونوهت الدراسة بأن سورية احتلت مراتب متفاوتة في مؤشرات جودة التعليم، إذ يتقدم مؤشر جودة النظام التعليميّ ١٣ مرتبة ليحتل ١٤٢/٩٦ (٢٠١١–٢٠١٢)، إلى أن أعلن المنتدى الاقتصادي العالمي في دافوس خروج سورية من مؤشر جودة التعليم عام ٢٠١٦، لعدم التزامها بمعايير الجودة في التعليم .

كما احتلت سورية مراتب متأخرة في مؤشرات التدريب، إذ احتلت المركز ١٤٢/١١٠ في مؤشر توافر الخدمات التدريبية المخصصة ذات الجودة العالية، كما احتلت المركز ١٤٢/١٤٠ في مؤشر مدى تدريب الموظفين نظراً لضعف الاستثمار في تدريب الموظفين وتنمية مهاراتهم والمحافظة عليهم، وبالمحصلة لم يتمكن النظام التعليمي في سورية، رغم نجاحاته النسبية في خفض نسب الأمية ونشر التعليم وتوفيره لقطاعات واسعة من السوريين في المدن والأرياف، من التحول إلى محفز للنمو الاقتصادي، وإلى محرك أساس لدفع الإنتاجية وزيادة الدخل القومي، أي إن مردوديته الاقتصادية بقيت ضعيفة، ولم تنعكس بصورة فعالة على مستوى معيشة خرّيجيه الذين أجبروا على البحث عن فرص وأعمال إضافية لرفع دخلهم، الأمر الذي أثر، وبشكل سلبي وعميق، في العملية التعليمية ونوعية مخرجاتها، بل امتد ذلك الأثر إلى تدني مكانة العلم والمعرفة اجتماعياً، أي إن العائد من التعليم قد تراجع مادياً واجتماعياً، فأخذت النخب المتعلمة تشعر بالهامشية والاغتراب، وتغير نظرتها إلى نفسها وأدوارها بالتوازي مع تغير نظرة المجتمع لها.

كما أن المستوى التعليميّ لقوة العمل السوريّة وبنسبة أكثر من ٥٠ بالمئة ما زال في مستوى الثانوية وما دون، الأمر الذي يدلل على انخفاض الطلب في سوق العمل على الشرائح الأكثر تعليماً، أي معاهد متوسطة وجامعية وفوق جامعية، يشكو رأس المال البشريّ في سورية من مشكلة أخرى لا تقل تأثيراً عن تلك المتصلة بالتعليم والتدريب والبحث العلمي والعائد من التعليم، فضلاً عن بيئة العمل التي تحتضن الموارد البشرية، وهي مشكلة هجرة النخب والكفاءات والعقول التي تسبب نزيفاً تنموياً وبشرياً حاداً للرأسمال البشري في سورية، كمحصلة لتفاعل العوامل السابقة من طرف، وكواحدة من نتائج انتقال النخب والكفاءات في سوق العمل الدولية والإقليمية من طرف آخر.

وختمت الدراسة بالقول: لم تستثمر سورية في مغتربيها ولم تتمكن من بناء صلات وروابط دائمة معهم، إذ اقتصر الاهتمام بهم على قيام وزارة المغتربين على التواصل معهم وإقامة مؤتمرين لهم أسفرا عن تسهيل زيارة المغتربين لوطنهم وحل بعض مشكلاتهم، لكن هذه الجهود لم تصل إلى بناء قاعدة بيانات عنهم، ولا عن تصور أو خطة للاستفادة من إمكانياتهم، رغم وجود منظمة «نوستيا» التي أقامها العلماء والفنيون السوريون للاهتمام بشؤونهم في بلدان الاغتراب.

> ٩٠٠ ألف سوري استقروا في ألمانيا حتى ٢٠١٧ منهم ٤٠ بالمئة من أصحاب المؤهلات العالية

> المهاجرون الحاصلون على شهادة التعليم الجامعيّ العالي يتجاوز٣٥ بالمئة من حاجة البلاد في مرحلة ما بعد الحرب

# مع أزمة الغاز إيقاف توزيع مازوت التدفئة في دمشق وريفها وتخفيض كميات البنزين

عبد المنعم مسعود

تسببت قلة الحيلة المادية للمستهلك في كبح جماح الصعود الصاروخي لاسطوانة الغاز في العاصمة وريفها لتستقر عند حاجز سبعة آلاف ليرة للاسطوانة، وساعد على تعزيزها مؤقتاً ظهور السيارات الجوالة في الأحياء وعودة باعة الغاز المرخصين لاستجرار المادة وفقاً لنظام الدور في العام الماضي بحيث أصبح بإمكان المستهلك معرفة التوقيت التقريبي لقدوم الغاز إلى البائع المرخص في منطقته أو حيه.

استقرار اسطوانة الغاز عند حاجز سعري مرتفع ليس المشكلة الوحيدة التي سيعانيها المستهلك فأسعار مادة المازوت في السوق السوداء ارتفعت أيضاً ليراوح سعر اللتر منه بين ٣٠٠ و٣٥٠ ليرة في ظل إيقاف التوزيع النظامي من المادة.

وكشف مصدر في وزارة النفط عن قيام الوزارة ممثلة بالشركة السورية للمحروقات سادكوب ببعض الإجراءات الاحترازية لتفادي النقص في أزمة المحروقات من مازوت وبنزين.

وأوضح المصدر لـ«الوطن» أن محروقات أوقفت توزيع مازوت التدفئة على المستهلكين منذ بداية الشهر وتوجيه كل الكميات للقطاعات الحيوية مبينا أن التخفيض احتياطياً وصل إلى مادة البنزين بحيث تكون الكميات كافية وبنفس الوقت تلبي احتياجات المستهلكين بحيث لا يحصل أية اختناقات في محطات الوقود مبيناً أن واقع التغطية من مادتي المازوت والبنزين لمحطات توزيع الوقود في القطر لوسائل النقل يمنع أية اختناقات.

بدوره عضو المكتب التنفيذي لمحافظة ريف دمشق لشؤون المحروقات والتموين ميشيل كراز بين أن مادة المازوت يتم تأمينها حالياً للقطاعات الحيوية وذات الأولوية من أفران ومشاف ومؤسسات حكومية إضافة إلى قطاع النقل مؤكداً إيقاف التوزيع المباشر للمادة من أجل التدفئة في الوقت الحالي ما يعني وجود نقص بالمادة لكن هناك وعوداً بتخصيص الريف بكميات خلال الفترة القادمة.

وأوضح كراز في تصريح لـ«الوطن» أن موضوع مازوت التدفئة ملح جدا لكن الأكثر منه إلحاحاً هو المؤسسات الحيوية مبيناً أن قلة المادة تؤدي إلى تراكم الطلبات من زراعة وغيرها مبيناً أن توفر المادة سيؤدي إلى إزالة الاختناقات في توزيعها في حين أن نقصها سيؤدي إلى البطء في إيصالها إلى مستحقيها، كاشفاً عن إقبال من قبل الصناعيين ومؤسساتهم على شراء المازوت الصناعي بسعره الحكومي والبالغ ٢٨٠ ليرة للتر الواحد بعد اعتكاف طوال الفترة الماضية عن الشراء مبيناً أن مخصصات هذا القطاع هي ٥ طلبات يوميا وكان الصناعيون يرفضون الشراء سابقا لقدرتهم على تأمين احتياجاتهم من المادة بأسعار اقل من ذلك كاشفاً أن عدد الطلبات للصناعيين من مادة المازوت من محروقات أصبح يتجاوز الـ٨ طلبات يوميا معبدا ذلك إلى التشديد والرقابة الذي تفرضه محافظة الريف عليهم من جهة وإلى قلة المعروض منها من جهة أخرى ولصعوبة تأمينه بأسعار كالأسعار السابقة من جهة ثالثه مبيناً أن دوريات تموين ريف دمشق تتابع معالجة أي خلل في توزيع المادة إضافة إلى إغلاق أي محطة محروقات لا تلتزم بإيصال المادة إلى الهدف المعلن عنه.

وأوضح كراز أنه لا إشكالية في توزيع مادة البنزين في الوقت الحالي مؤكداً أن عملية توزيعه تتم لتغطية المحاور الدولية الرئيسية في المحافظة هي طريق حمص دمشق وطريق دمشق بيروت وطريق دمشق درعا إضافة إلى مراكز المدن بريف دمشق فإنه يتم تزويد هذه المحاور ومراكز المدن أيضاً بمادة المازوت لتأمين كل وسائل النقل.

ووفقاً لكراز فان الإشكالية في التغطية موجودة في مادة المازوت لقطاع التدفئة أما باقي القطاعات فيتم تغطيتها بنسبة ٩٥ بالمئة، ورأى أن وجود سعرين للمادة هو ما يخلق الأزمة منتقدا المستهلكين الذين لم يبادروا لشراء المادة أثناء توفرها منذ بداية الشهر الثامن من هذا العام عند بدء توزيع المادة لموسم التدفئة فالمستهلك يتحرك وفقاً لحاجته لذا فإن برودة الأجواء زادت من طلب المستهلكين على المادة في ظل قلة المتوفر منها مؤكداً توقف التوزيع المباشر للمادة منذ بداية هذا الشهر.

# أما آن الأوان لقانون جديد للأحوال الشخصية؟

صبا العلي

قد يفاجأ كثير من السوريين بأن قانون الأحوال المدنية لا يرجع إلى عام (١٩٥٣) إنما إلى أواخر الحكم العثماني عام (١٩١٧) وقد عرف آنذاك بقانون (حقوق العائلة) وضم (١٥٧) مادة تنظم حياة الناس الأسرية وربما كانت بنوده آنذاك تخدم واقع الأسرة وأفرادها بشكل أمثل أما اليوم، وبعد هذا الزمن الطويل لم تعد هذه الأحكام تناسب واقع التغيير الإنساني والتاريخي والعلمي، وخصوصاً بعد هذه الحرب الظالمة التي رزح تحتها المجتمع السوري بمختلف شرائحه، مخلفة وراءها واقعاً اجتماعياً جديداً كانت صنميّة المرأة والطفولة ما استوجب إعادة النظر بمواد القانون رغم بعض التعديلات الخجولة التي طرأت على بعض مفرداته وموادّه والتي لا تفي بالغرض، بل كرست واقع التبعية وكبت الحرية وعدم تحقيق المساواة بين المرأة والرجل بالحقوق والواجبات.

والسؤال الذي يطرح نفسه بقوة لماذا بقي تجديد القانون سجين الأدراج وقد طلب رئيس الحكومة بموجب القرار (٢٤٣٧) الصادر في حزيران ٢٠٠٧ إعادة تنظيمه بما يتلاءم مع واقع العصر ومن يقف خلف صنمية القانون رغم حاجة المجتمع السوري اليوم وأكثر من أي وقت مضى إلى تطويره بعد أن طال التغيير البشر والحجر، وما المانع الذي يقف دون إنشاء قانون جديد كإعمار سورية وإعادة بنائها وهو منذ انتهاء اللجنة المكلفة منذ عام (٢٠٠٩) بقي مخفياً لكونه جاء مخالفاً للإعلان العالمي لحقوق الإنسان واتفاقية حقوق الطفل ومناهضة العنف ضد المرأة.

المحامي (حازم حيد الحيدر) أحد مؤسسي شركة (إعمار القانونية) يرد أسباب جمود القانون إلى العادات والتقاليد والإرث الاجتماعي، وأن نبذ القانون بمواده الحالية، قد يدخل البعض بفكرة الحرام لأن القانون مستمد من الشريعة الإسلامية والقرآن الكريم مع اجتهادات تعود إلى المذهب الحنفي وهذا الإرث الاجتماعي لا يمكن أن يتغير بشكل سريع إنما يحتاج إلى جيل أو جيلين وإلى بنية ثقافية فكرية جديدة تصبح جاهزة لتقبل فكرة التغيير وأوضح (الحيدر) أن واقع تغيير القانون يصبح صعباً جداً لكون (الصنمية هي ذاتها الجلاد).

مشيراً إلى أن بعض التغييرات طرأت على القانون (٥٩) كانت خجولة وغير منصفة صبت مجملها في إطار الزواج والطلاق والنفقة وحضانة الأطفال ومنها المادة رقم (٧) من القانون (٣٤) نصت على أنه يسقط حق الزوجة في النفقة إذا عملت خارج المنزل دون إذن من زوجها، وإعطاء الزوج الحق بتطليقها عبر توكيل غيره تبعاً للمادة (٨٧) وما إلى ذلك.

ورغم أن كثيراً من الدول العربية ومنها تونس والجزائر ومصر والسودان أجرت تعديلات جذرية على قانون الأحوال الشخصية إلا أن واقع التغيير على القانون السوري لا يزال حلماً ينشده الكثير من السوريين ممن يسعون إلى بناء سورية علمانية بمفهوم جديد يلائم واقع تغيير الحياة. ويضمن حياة منصفة للمرأة في أسرتها الصغيرة ووطنها لكون استقرار حياتها ينعكس إيجاباً على المجتمع برمته.

يشار إلى أن مصطلح قانون الأحوال الشخصية استخدم عام (١٩٥٣) مقرّاً بموجب المرسوم التشريعي رقم (٥٩) وقد أعده الشيخ السوري علي الطنطاوي على المذهب الحنفي وبقي مفعوله ساريا حتى عام (١٩٧٥) حيث بدأت بعدها التعديلات على فقراته تأخذ طريقها إلا أنها لم تجد الحلول المجدية وقتها، فكيف بنا اليوم وقد دخلت التكنولوجيا حياتنا وأثرت في صيرورتها وقد شابتها تناقضات لا يمكن السكوت عنها أو تجاهلها بعد الآن.

# دير الزور تداوي «زراعتها».. ٢٤٠ مهندساً زراعياً ومشروعات الري متوقفة حالياً

محمود الصالح

كشف مدير الزراعة والإصلاح الزراعي في دير الزور محمود الحيو عن البدء بتوزيع ٦ آلاف حصة بذار وسماد للفلاحين في مناطق دير الزور و٥٠٠ حصة من شبكات الري بالتنقيط والبذار بالتعاون بين المديرية والهلال الأحمر.

وأكد الحيو أن المديرية قامت بنقل كميات من الأسمدة بسياراتها من الميادين وريفها بكمية ٨٣٢ طن سوبر فوسفات أحادي و٣١٩ طن يوريا ٤٦ بالمئة مصدرها عراقي وتركي، حيث تم إيداعها لدى مستودع المصرف الزراعي بدير الزور على الخطة الإنتاجية الزراعية، وتم تسليم ٣٠ طن سماد سوبر فوسفات أحادي لمزارع وزارة الزراعة في مديرية زراعة طرطوس ولا تزال عمليات تسليم السماد لمراكز ومشاتل ومديريات الزراعة بالمحافظات مستمرة.

وقامت المديرية بتأمين غراس حراجية متنوعة من مشاتل وزارة الزراعة وبلغت ١٩,٥ ألف غرسة ليتم زراعتها على مستوى المحافظة كاملة وبلغت المساحة المزروعة بالقمح ٢٥ ألف هكتار والمساحة المزروعة شعيراً١٠ آلاف هكتار، وبلغت الكمية الموردة من الأقطان لهذا الموسم بحدود عشرة آلاف طن.

وأشار الحيو إلى الموافقة على صرف دعم محصول القطن لجمعية مراط الفلاحية وجمعية الزباري الفلاحية بموجب موافقة صندوق دعم الإنتاج الزراعي بوزارة الزراعة والإصلاح الزراعي. كذلك تم التجهيز لمشروع إنشاء واحة نخيل بمساحة ٥٠ دونماً على أرض مخصصة للحراج على أن يتم زراعتها بفسائل النخيل من مركز إكثار النخيل بسلعو.

وتم تجهيز مشتل الحسينية الحراجي في منطقة الحسينية لإنتاج الغراس الحراجية وبلغت الغراس المزروعة فيه ٣٠ ألف غرسة خطة ربيعية. وفي خطوة جديدة تم اعتماد زراعة محصول القطن صنف حلب ١/٣٣ ولموسم واحد وبمعدل بذار ٨ كغ/دونم ، بدلاً من صنف دير ٢٢.

أكد مدير الزراعة تأمين ٥ آلاف غرسة نخيل بذري من مشتل إكثار النخيل بسلعو إلى دائرة الحراج ومجلس مدينة دير الزور لزراعتها في المنصفات وداخل المدينة وزراعة الجزر الوسطية بالمدينة والدوارات وسقايتها بعد موافقة وزارة الزراعة أصولاً . وبلغت الأضرار في محصول القطن المساحة المتضررة ١٣٢٥ دونماً نسبة الضرر /٨٠ – ١٠٠ بالمئة/ والقمح المساحة المتضررة ١٣١٠ دونمات نسبة الضرر ٦٥ – ١٠٠ بالمئة.

ولفت الحيو إلى أن عدد المهندسين الزراعيين القائمين على رأس عملهم ٢٤٠ مهندساً في مديرية الزراعة، منوهاً باستلام مجموعة من المحركات مع ملحقاتها من المنظمات الدولية حيث تمّ تشكيل ثلاث لجان واستلمت هذه اللجان المحركات وقامت بتجربتها وتشغيلها بشكل مبدئي ريثما يتم الانتهاء من أعمال التركيب الفنية والهندسية والإنشائية إضافة إلى أعمال الصيانة الفنية لري الترابية، حيث تمّ تعيين (٩٨ عاملاً زراعياً) من أبناء قرية بقرص لمدة ٤٥ يوماً وعلى نفقة المنظمة للقيام بهذه الأعمال وتمّ تسليم العمال جميع العدد والأدوات اللازمة لهذا العمل.

وتمّ افتتاح وحدة إرشادية البويطية ووحدة إرشادية الوسعة وتم توزيع شبكات ري بالتنقيط للفلاحين والاطلاع على واقع الفلاحين المعيشي وحركة الإنتاج الزراعي بشقيه النباتي والحيواني في المنطقة، وتم البدء بتوزيع ٦٠٠٠ حصة بذار وسماد مقدمة من الصليب الأحمر والهلال الأحمر السوري بالتعاون مع المديرية وتوريد كامل الكمية المخصصة من الأسمدة، كما تمّ توزيع ٥٠٠ حصة (شبكات ري بالتنقيط وبذار) للمستفيدين.

وأضاف مدير الزراعة: إن المحافظة مازالت تعاني توقف مشروعات الري الحكومي عن العمل بسب أعمال التخريب التي تعرضت لها من العصابات الإرهابية التي كانت تغطي ٢٥ بالمئة من إجمالي المساحة المروية وخروج المساحات المروية من الجمعيات الفلاحية والقطاع الخاص عن الخدمة والتي تقدر نسبتها بـ ٣٠ بالمئة من إجمالي المساحة المروية بسبب وقوعها في المناطق غير الآمنة (الكشكية– هجين– السوسة– الجلاء).